يحظر نشره قبل 14 آذار/مارس 2013، الساعة 12:00 بتوقيت نيويورك، 4:00 بعد الظهر بتوقيت غرينتش

تقرير التنمية البشرية 2013
"نهضة الجنوب: تقدّم بشري في عالم متنوّع"

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: خلق فرص العمل على نطاق واسع يشكل ضرورة ملحة للاستقرار في المنطقة العربية

مكسيكو سيتي، 14 آذار/مارس 2013- باستطاعة المنطقة العربية أن تجني عائداً كبيراً من فرصة التحول الديمغرافي إذا ما حوّلت التقدّم الذي أحرزته في مجال التعليم إلى فرص عمل للشباب، وفقاً لما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2013 الصادر بعنوان "نهضة الجنوب: تقدّم بشري في عالم متنوّع"، الذي أطلقته اليوم هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برفقة رئيس المكسيك انريكه بينيا نييتو. ويحذر التقرير من أن العجز في توليد فرص عمل بالسرعة المطلوبة من شأنه أن يؤجج التوتر الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة.

ويتناول التقرير أكثر من 40 بلداً نامياً أحرزت مكاسب سريعة في التنمية البشرية في الأعوام الماضية، وذلك بفضل الاستثمار العام المستدام في مجالات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، والانخراط الاستراتيجي على الاقتصاد العالمي.

تمثل نهضة الجنوب حالة غير مسبوقة في سرعتها واتساع نطاقها. فالتاريخ لم يشهد تغيّراً في الظروف المعيشية والآفاق المتاحة لهذا العدد الكبير من سكان العالم بمثل هذا الحجم وبهذه السرعة، واليوم ولأول مرة في التاريخ، يحرّك الجنوب النمو الاقتصادي والتغيير الاجتماعي في العالم.

تقرير التنمية البشرية هو مطبوعة مستقلة تصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1990، حين طرح البرنامج دليل التنمية البشرية، وهو دليل مركب يقيس الصحة والتعليم والدخل لأول مرة كمقاربة بديلة للاتجاه السائد حينذاك لقياس الإنجازات الوطنية إعتماداً على مقاييس اقتصادية بحتة فحسب.

محركات التحوّل في التنمية

وفقاً للتقرير، نجحت بلدان عديدة من الجنوب في تحقيق نمو باهر، فانتشلت الملايين من حالة الفقر المدقع وحسّنت من ظروفهم المعيشية. وقد انتهجت هذه البلدان نهجًا عملياً وفّق بين دور الدولة، والانفتاح على الأسواق، والابتكار في البرامج الاجتماعية.

ويحذر التقرير من أن انتهاج سياسات تقشفية خاطئة، وانعدام المساواة، وضعف المشاركة السياسية، كلها عوامل من شأنها أن تقوّض التقدّم وتؤجج الاضطرابات، ما لم تسارع الحكومات إلى اتخاذ إجراءات عاجلة، وهذا ما يدل عليه واقع الدول العربية منذ عام 2011. فالنمو الاقتصادي وحده، لا يكفي لتحقيق التقدّم في التنمية البشرية، كما أكدت هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في التمهيد لتقرير هذا العام، مضيفة: "أن السياسات المناصرة للفقراء والاستثمار في القدرات البشرية، بالتركيز على التعليم والتغذية والصحة ومهارات العمل، جميعها توسّع فرص الحصول على العمل اللائق وتعزز التقدّم المستدام."

خلق فرص عمل: ضرورة ملحة للتنمية في المنطقة العربية

يؤكد التقرير على أنه "مع تزايد عدد السكان من ذوي التحصيل العلمي في الكثير من بلدان الجنوب، يصبح خلق فرص عمل بأعداد وفيرة ضرورة ملحة. فلكي تتمكن بلدان الجنوب من الاستفادة من فرصة التحول الديمغرافي، يجب أن تترافق الزيادة في القوى العاملة مع زيادة مماثلة في فرص العمل المتحة. وما لم تتوفر فرص عمل بأعداد الكافية، ليس من المستبعد أن تشمل النتائج المحتملة تصاعداً في الاضطرابات الأهلية."

ومن الضروري أن تتخذ الدول العربية على وجه الخصوص، الإجراءات الكفيلة بتلبية الطلب على فرص العمل. وقد كان العجز عن تلبية هذا الطلب المتنامي أحد أسباب اندلاع الانتفاضات في مجموعة من البلدان العربية خلال العامين الماضيين.

"والاضطرابات التي تشهدها العديد من الدول العربية إنّما هي تذكير بأن المواطنين، ولا سيما الشباب الذين يتمتعون بمستوى علمي ووضع صحي أفضل من الأجيال الماضية، يضعون على رأس أولوياتهم الحصول على العمل اللائق، والتمكن من إسماع صوتهم في الشؤون التي تؤثر على حياتهم، وضمان الاحترام في التعامل معهم،" كما يؤكد التقرير

ونبهت سيما بحوث، مديرة المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن "الدول العربية تسجل أعلى معدّل للبطالة وأدنى معدل للمشاركة في القوى العاملة، ولا سيما مشاركة النساء،". وأضافت أن " المقياس الحقيقي للإنجازات الإنمائية في نظر الكثيرين من العرب اليوم، هو عدد فرص العمل اللائق المتوفرة للسكان، ليكونوا منتجين وليشعروا بالأمان الاقتصادي. "

وحلت تسع دول عربية من بين البلدان العشرين التي سجلت أعلى متوسط لعدد سنوات الدراسة للفرد في الفترة من 1980 إلى 2010.

"بينما حققت معظم البلدان التي شملتها الاضطرابات في المنطقة العربية مؤخراً إنجازات كبيرة في التحصيل العلمي، سجلت مستوى أدنى من المتوسط في نسبة العاملين إلى مجموع السكان،" كما أورد التقرير بناء على أبحاث أجراها مكتب تقارير التنمية البشرية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويذكر تقرير التنمية البشرية 2013 ببعض القضايا الرئيسية التي طرحتها تقارير التنمية الإنسانية العربية منذ عشر سنوات. ففي إصداره الأول في عام 2002، حدّد تقرير التنمية الإنسانية العربية ثلاث نواقص في التنمية في المنطقة العربية في مجالات اكتساب المعرفة، والحريات السياسية، وتمكين المرأة.

وقد توقع تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 أن "مواجهة البطالة والفقر بخلق فرص عمل منتج ومجزٍ للعاطلين عن العمل اليوم والذين سينضمون إلى صفوف القوى العاملة في المستقبل، يمثل تحدّياً جسيماً. وعلى البلدان العربية، لا سيما تلك التي تفتقر فيها شبكات الأمان الاجتماعي إلى الفعالية، أن تتصدى لهذا التحدي الآن إذا ما أرادت تجنب تفاقم المشكلة."

وفي الوقت نفسه حققت بلدان عربية عديدة تقدماً كبيراً في التنمية البشرية. فتونس والجزائر والمغرب، مثلاً، سجلت تحسناً لافتاً في متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الأعوام الأربعين الماضية. ومن التفسيرات المحتملة لهذه المكاسب التحسّن في تقنيات الرعاية الصحية والطبية، واتساع نطاق التلقيح، وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحسن مستوى الحصول على إمدادات المياه والطاقة وخدمات الصرف الصحي، والاستثمار العام والخاص في القطاع الصحي.

نهضة الجنوب: سرعة وفعالية

تخلق الاقتصادات الناشطة المستجدة في البلدان النامية نماذج جديدة للتقدّم الاقتصادي والرقي الاجتماعي. فاليوم يتصاعد دور الجنوب كأرض خصبة للابتكارات التقنية والمشاريع الخلاقة جنباً إلى جنب مع الشمال. وللدول العربية نصيب في هذا التحوّل. فكما يوضح التقرير، " أن الزيادة الضخمة في خدمات الاتصال عبر الهاتف في أفريقيا، هي في معظمها، نتيجة لنشاط شركات من الإمارات العربية المتحدة، وجنوب أفريقيا، والهند." وقد مكن التفاعل بين بلدان الجنوب الشركات من تكييف وابتكار منتجات وتقنيات تفي بحاجات السوق المحلية. ونتج عن ذلك تضاؤل متسارع في "الفجوة الرقمية"، وتقارب بين السكان في مختلف أنحاء العالم في الحصول على المعلومات.

ومن نتائج هذا التحوّل أيضاً ظهور طبقة وسطى في الجنوب تحدّد التوقعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتشير التقديرات إلى أن الاستهلاك السنوي في الأسواق الناشئة سيبلغ 30 تريليون دولار بحلول عام 2025. وفي ذلك الحين ستبلغ حصة الجنوب من مجموع المليار أسرة التي تتقاضى أكثر من 20,000 دولار في السنة نسبة الثلاثة أخماس. وستكوّن هذه الأسر الطبقة الوسطى الجديدة في العالم.

إلا أن ملامح الصورة تلك ليست مشرقة كلها. فالجنوب يواجه تحديات مشتركة تطرحها شيخوخة السكان، والبيئة، والمشاركة السياسية، والمساواة. وسيكون من الضروري أن تتنبه البلدان لسبل الحفاظ على الزخم الذي حققته لانتشال الذين لم تشملهم المكاسب الإنمائية من الفقر. وعلى الرغم من المؤشرات المشجعة لا يزال الفقر وعدم المساواة من المشاكل الجسيمة، إذ تشير التقديرات إلى أن 1.57 مليار نسمة، أي أكثر من 30 في المائة من سكان 104 من البلدان التي شملها هذا التقرير، يعيشون في حالة فقر متعدد الأبعاد.

ولا تزال المنطقة العربية تعاني من تفاوتات شاسعة بين وداخل بلدانها الغنية والفقيرة. وتبقى أفريقيا جنوب الصحراء هي المنطقة الوحيدة في العالم التي تتخطى المنطقة العربية من حيث فجوة التفاوتات الداخلية بين شعوب بلدانها التي تصنف ضمن فئة التنمية البشرية المرتفعة وتلك في فئة التنمية البشرية المنخفضة، على ما تظهره البيانات المتوفرة في تقرير التنمية البشرية لعام 2013. والفوارق بين الجنسين كبيرة أيضاً في الدول العربية، حيث يحلّ اليمن في أدنى مرتبة من حيث دليل عدم المساواة بين الجنسين.

ويشدّد التقرير على ضرورة اعتماد سياسات اجتماعية جريئة وفاعلة. ويتوقع التقرير أن تحقق تلك السياسات إذا ما اعتمدت نتائج باهرة كما تبين التجربة في مناطق أخرى من العالم. ويركز التقرير تحديداً على ضرورة تعليم الفتيات لما يحقق من فوائد جمة على المجتمع بأسره. فالمستوى التعليمي للأم يفوق في أهميتة دخل الأسرة في بقاء الطفل على قيد الحياة، وهو عامل هام في الاستفادة من فرصة التحول الديمغرافي. وتشير التوقعات الواردة في التقرير إلى أن التركيز على التقدم في التعليم يمكن أن يحقق انخفاضاً كبيراً في معدّل وفيات الأطفال في مختلف البلدان والمناطق، وذلك كنتيجة مباشرة لتحسين تعليم الفتيات.

التعاون بين بلدان الجنوب

يستطيع الجنوب أن يكون قوّة محرّكة للتنمية، وهذا ما يجب أن يعمل على تحقيقه. وكما جاء في التقرير، " إنبلدان الجنوب في موقع يخوّلها ليس المساهمة فحسب في الموارد المالية اللازمة لدفع عمليات التنمية على المستويات الإقليمية والمتعددة الأطراف، وإنما أيضاً إثراء العمل التنموي وصياغة السياسات العملية في العديد من المجالات بالتجارب الهامة المكتسبة من الإنجازات التي حققتها هذه البلدان في التنمية البشرية. "

كما أن المبالغ الكبيرة التي تراكمت على شكل احتياطي مالي وفي صناديق الثروة السيادية في شرق آسيا ودول الخليج وأمريكا اللاتينية، يمكن استثمارها لتحقيق التقدّم الاجتماعي، وفقاً للتقرير. ويمكن للاستثمار العام في جنوب آسيا و في أفريقيا جنوب الصحراء أن يسهم في زيادة قدرها 11.7 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك باستخدام 3 في المائة فقط من الاحتياطي الدولي المتراكم من بلدان الجنوب.

ويؤكد التقرير أهمية الدور الذي تؤديه الدول العربية في عملية التنمية في العالم بأسره. فقد بلغت مساهمة الدول العربية في المساعدات الإنمائية ستة مليارات دولار في عام 2008. وكانت البنوك والصناديق في الدول العربية من مصادر التمويل الرئيسية لمشاريع البنى التحتية في أفريقيا جنوب الصحراء بين عامي 2001 و2008. ويخصّص صندوق النقد العربي مبلغاً قدره 2.7 مليار دولار لدعم البلدان الأعضاء في حالات الطوارئ ولدفع عملية التعاون النقدي.

ووفقاً للتقرير، حان وقت الإصلاح في النظام العالمي. فظهور مجموعة العشرين هو خطوة هامة في هذا الاتجاه، ولكنها لا تغني عن تمثيل عادل ينبغي أن تحظى به بلدان الجنوب في مؤسسات بريتون وودز، والأمم المتحدة، وهيئات دولية أخرى. ولعل إنشاء "مفوضية الجنوب" ككيان جديد يكون من الخطى المطروحة على هذا الصعيد لرسم رؤية جديدة حول كيفية تحويل التنوّع الذي يذخر به الجنوب إلى قوة للتضامن.

ويخلص التقرير إلى أن نهضة الجنوب يجب أن تكون مصدر فوائد لجميع البلدان. فالتنمية البشرية لا تكون محصلتها صفر، يكسب الرابح فيها ما يخسره الآخر. والجنوب يحتاج إلى الشمال، ولكن العكس صحيح أيضاً، لأن الشمال كذلك يحتاج إلى الجنوبعلى نحو متزايد.

مقتطفات من التقرير

- بحلول عام 2020، سيتجاوز مجموع الإنتاج الاقتصادي لثلاثة بلدان نامية كبيرة من الجنوب، هي البرازيل والصين والهند، مجموع إنتاج ألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا، وكندا.
- تمكنت البلدان النامية من زيادة حصتها في تجارة البضائع عالمياً من 25 في المائة إلى 47 في المائة، كما تمكنت من زيادة حصتها من الناتج العالمي من 33 في المائة إلى 45 في المائة بين عامي 1980 و2010، وتمكنت من تعزيز الروابط فيما بينها. وازدادت نسبة التجارة بين بلدان الجنوب من أقل من 8 إلى أكثر من 26 في المائة.
- في الأعوام الأخيرة شهد العالم تقدّما ملحوظاً في التنمية البشرية. وسجلت كل البلدان التي تتوفر عنها بيانات قيماً لدليل التنمية البشرية في عام 2012 أعلى من تلك التي سجلتها في عام 2000. فنسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع انخفضت من 43 في المائة في عام 1990 إلى 22 في المائة في عام 2008، بسبق بمقدار سبعة أعوام قبل المهلة الزمنية المحددة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، وذاك بسبب تخطي أكثر من 500 مليون نسمة في الصين وحدها حاجز الفقر.

الدول العربية في التقرير: وقائع وأرقام

- تضمّ المنطقة العربية دولتين في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جداً هما قطر والإمارات العربية المتحدة، وثمان دول في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة هي: البحرين، والكويت، والمملكة العربية السعودية، وليبيا، ولبنان، وعُمان، والجزائر، وتونس؛ وست دول في مجموعة التنمية البشرية المتوسطة هي: الأردن، وفلسطين، ومصر، والجمهورية العربية السورية، والمغرب، والعراق؛ وثلاث دول في مجموعة التنمية البشرية المنخفضة هي: اليمن، وجيبوتي، والسودان.
- يبلغ متوسط قيمة دليل التنمية البشرية للمنطقة 0.652، أي أقل من المتوسط في شرق آسيا والمحيط الهادئ، ومن المتوسط في أوروبا وآسيا الوسطى، ومن المتوسط في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.
- بين عامي 2000 و2012 ، سجلت المنطقة تحسّنا سنوياً في قيمة الدليل بمعدل 0.94 في المائة، وجاءت في المرتبة الرابعة بين المناطق. وعلى مستوى البلدان، حقق اليمن أسرع تقدم (1.66 بالمائة)، يليه المغرب (1.2 بالمائة)، ثمّ الجزائر (1.1 بالمائة).
- يبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة في المنطقة 71.0 سنة، بما يفوق المتوسط العالمي بسنة واحدة تقريباً، وهذا وضع المنطقة في مرتبة أعلى من جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. ويبلغ متوسط عدد سنوات الدراسة في المنطقة ست سنوات، وهو يفوق بحوالى 1.3 سنة المتوسط في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، ولكنه أقل بسنة ونصف من المتوسط العالمي، وبأربع سنوات

من المتوسط في أوروبا وآسيا الوسطى. ويبلغ نصيب الفرد من الدخل 8,317 دولاراً (بمعادل القوة الشرائية بدولار عام 2005)، أي 82 في المائة من المتوسط العالمي البالغ 10,184 دولاراً.

- تحل المنطقة في المرتبة الثالثة بين ست مناطق من حيث الخسارة الإجمالية في دليل التنمية البشرية بسبب عدم المساواة في توزيع المكاسب الإنمائية (25.4 في المائة)، وهذا المعدل يفوق بنقطتين مئويتين متوسط الخسارة في الدليل العالمي البالغ 23.3 في المائة. وتبلغ الخسارة الناجمة عن عدم المساواة أعلى معدّل لها في مجال التعليم (39.6 في المائة) يليه عنصر الدخل (17.5 في المائة).

- يبلغ متوسط قيمة دليل عدم المساواة بين الجنسين في المنطقة 0.555، ويأتي بذلك ترتيب المنطقة أفضل فقط من جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. ويأتي ضعف الأداء في دليل عدم المساواة بين الجنسين كنتيجة لارتفاع معدّل وفيات الأمهات، وانخفاض حصة النساء في المقاعد البرلمانية (13 في المائة وهي أدنى حصة نسبة إلى المناطق الأخرى)، وانخفاض مشاركة النساء في القوى العاملة (22.8 في المائة وهي أيضاً أدنى نسبة).

- يبلغ مجموع حصة المنطقة من قيمة صادرات السلع 546.6 مليار دولار، أي 4 في المائة من مجموع صادرات السلع في العالم، وقيمتها 13.6 تريليون دولار. وتتصدر المملكة العربية السعودية ترتيب بلدان المنطقة في صادرات السلع، إذ بلغت قيمة صادراتها 245.9 مليار دولار في عام 2010، أي 59.4 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لذلك العام. تليها الجزائر (57.1 مليار دولار)، والكويت (50.3 مليار دولار)، أي ما نسبته 43.8 في المائة و38 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدين على الترتيب.

- تسجل المنطقة أدنى نسبة من العاملين إلى مجموع السكان (52.6 في المائة) وهي نسبة أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 65.8 في المائة. وتلاحظ فوارق كبيرة بين البلدان والأقاليم، إذ تتراوح نسبة العاملين إلى مجموع السكان بين حد أدنى قدره 41.2 في المائة في فلسطين وحد أقصى قدره 89.9 في المائة في قطر.

- يبلغ معدّل بطالة الشباب في المنطقة أعلى مستوى له في مصر حيث يصل إلى 54.1 في المائة، تليها فلسطين حيث معدل بطالة الشباب 49.6 في المائة.

- يبلغ معدّل الرضا الإجمالي بنوعية الحياة في المنطقة، حسب استطلاعات غالوب العالمية، 4.8 (على مقياس يتراوح بين 0 و10)، وتحل المنطقة في المرتبة الثالثة على هذا الصعيد بعد وأفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا. وقد أفاد 63.9 في المائة من المجيبين على الاستطلاع بالرضا عن العمل بينما أفاد 67.6 في المائة فقط بالرضا عن الظروف الاقتصادية في مجتمعاتهم، وهذان المتوسطان هما أدنى من المتوسط العالمي البالغ 73 في المائة و78.9 في المائة على الترتيب.

لاستفسارات الإعلام، الرجاء الاتصال بـ:

نعمان الصياد، المستشار الإقليمي للإعلام، بالمركز الإقليمي بالقاهرة - المكتب الإقليمي للدول العربية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: +20 2 27702242 خليوي: +20 10 1811876 بريد إلكتروني: sayyad@undp.orgnoeman.al

---

حول دليل التنمية البشرية:
أطلق دليل التنمية البشرية في تقرير التنمية البشرية الأول في عام *1990*، وهو مقياس مركب للتنمية البشرية، يختلف عن المقاييس التي تقيّم التقدّم في البلدان على أساس اقتصادي صرف. ويشمل دليل التنمية البشرية لهذا العام *187* بلداً وإقليماً. وحال النقص في البيانات دون تقديم قيمة دليل التنمية البشرية لثمانية بلدان هي: توفالو، وجزر المارشال، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب السودان، وسان مارينو، والصومال، وموناكو، وناورو . وحُسبت قيمة دليل التنمية البشرية وترتيبه على النحو الوارد في الجدول الأول من الملحق الإحصائي في التقرير باستخدام أحدث البيانات القابلة للمقارنة الدولية، المتوفرة عن الصحة والتعليم والدخل. وأعيد حساب قيمة الدليل وترتيبه للأعوام السابقة باستخدام أحدث مجموعات البيانات والمنهجيات المعمول بها حالياً، وترد الحصيلة في الجدول الثاني من الملحق الإحصائي في التقرير. وقيمة دليل التنمية البشرية وترتيبه لعام ***2013*** لا يمكن مقارنتهما مباشرة مع قيمة الدليل وترتيبه في أعداد سابقة من تقرير التنمية البشرية.

حول التقرير:
تقرير التنمية البشرية هو مطبوعة مستقلة تصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويستطيع القراء تنزيل النسخة الإلكترونية لتقرير التنمية البشرية بعشر لغات، من دون مقابل، إضافة إلى مواد مرجعية أساسية وملامح معيّنة تخص المناطق عن طريق الموقع: http://hdr.undp.org

***

يعقد برنامج الأمم المتحدة الانمائي شراكات مع مختلف الشعوب وعلى جميع مستويات المجتمع من أجل تعزيز قدرتها لمواجهة الأزمات والتكيف معها، ويدفع ويحافظ على النمو بهدف تحسين نوعية الحياة للجميع. يتواجد البرنامج ميدانياً في 177 بلداً وإقليماً، ويعمل على توفير منظور عالمي ورؤية محلية ثاقبة لتمكين الشعوب وبناء أمم صامدة.